تمهيد

شهدت الحقبة المعاصرة نموًّا واضحًا لجماعات الإسلام السياسى، فى واقع الحياة السياسية العربية وقد عرفت هذه الظاهرة فى جميع الأقطار العربية دون استثناء، وإن تفاوتت فى درجة حدتها من قطر إلى آخر[١].

والواقع أن للإسلام دورًا هامًّا فى الحياة السياسية العربية، فالإسلام يعد أساسا لشرعية العديد من الأنظمة العربية القائمة[٢]، كما أن هذه الأنظمة قد اعتادت استخدام الإسلام كأداة لتبرير سياسات معينة سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى، أو كأداة للتعبئة السياسية والاجتماعية لمواجهة بعض الأزمات التى تواجهها، أو من أجل تحقيق بعض الإنجازات التنموية كما حدث فى مصر خلال فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر على سبيل المثال[٣]، على الرغم من هذا التواجد للإسلام فى الحياة السياسية العربية، إلا أن ما شهدته الحقبة المعاصرة جاء بما هو جديد فى هذا المجال، حيث أن الدور الجديد للإسلام يأتى من خارج السلطة القائمة فى المجتمع، فهو يأتى من خلال مجموعة من الجماعات التى لا تحظى بشرعية الوجود الرسمى فى نطاق النظم السياسية القائمة، كما أن

---

(١) انظر فى ذلك تقريرا لاستراتيجى العربى ١٩٨٧ ، القاهرة، مركز الدراسات لسياسية والاستراتيجية بالأهرام، مؤسسة الأهرام، ١٩٨٨ ، ص ٢٤٠ وما بعدها.

(٢) ورد فى معظم دساتير الدول العربية نصا بخصوص الإسلام كدين رسمى للدولة، أو مصدر للتشريع أو المصدر الأول للتشريع، أو النص على أن يكون رئيس الدولة مسلمًا، كما توجد ثلاثة أنظمة عربية تستند فى شرعيتها مباشرة إلى الإسلام وهى السعودية، والأردن، والمغرب، ولا يخرج الاستناد إلى الإسلام كمصدر من مصادر الشرعية إلا لبنان واليمن الديمقراطية.

(٣) رفعت سيد أحمد، الدين والدولة والثورة، القاهرة، كتاب الهلال، العدد ٤١٠ ، دار الهلال، فبراير ١٩٨٥ ، ص ٦٨ : ص ٧٠.

هذا الدور الجديد يهدف إلى الوصول إلى السلطة من أجل إحداث التغيير المطلوب وفقًا لأيديولوجية، ترى هذه الجماعات أنها وحدها التى تمثل الإسلام الصحيح، ومن ناحية أخرى فقد اتسم نشاط هذه الجماعات باستخدام كافة أدوات ووسائل الحركة السياسية بدءا من الوعظ والإرشاد والدعوة إلى المبادئ التى تؤمن بها من خلال الندوات والصحف والكتب، مرورًا بالدخول فى بعض التحالفات السياسية المؤقتة مع هذا النظام أو ذاك أو محاولة اختراق المؤسسات السياسية والنقابية القائمة، أو محاولة إقامة نظام اقتصادى مواز للنظام الاقتصادى القائم فى المجتمع[1] ووصولا إلى استخدام العنف الفردى والجماعى، بدءا من تنظيم المظاهرات، إلى الاعتداء على بعض رموز السلطة أو اغتيال بعض الشخصيات السياسية أو محاولة القيام بانقلاب.

وعلى الرغم من تعدد أساليب النشاط السياسى لهذه الجماعات، إلا أن العنف السياسى بأشكاله المختلفة، قد احتل مساحة واضحة فى مجمل نشاط هذه الجماعات، ويؤكد هذا أن المؤشرات الخاصة باستخدام العنف السياسى، توضح ازدياد استخدامه فى الأقطار العربية التى ازداد بها نشاط هذه الجماعات[2]، ومع ذلك فلا نستطيع إغفال تأثير استخدام العنف السياسى الرسمى من قبل نظم الحكم العربية، تجاه قوى المعارضة السياسية بما فيها جماعات الإسلام السياسى فى تفاقم مشكلة العنف السياسى فى الوطن العربى.

ولهذا تكتسب دراسة العنف السياسى لجماعات الإسلام السياسى فى الوطن العربى أهمية خاصة، بوصفها واحدة من أهم ظواهر الحياة السياسية العربية المعاصرة، من شأنها أن تؤثر على مستقبل الممارسة فى المجتمع العربى، الأمر الذى يثير التساؤل حول إمكانية التوصل إلى صياغة جديدة تحكم قواعد اللعبة

---

(١) عبد القادر شهيب، الاختراق، قصة شركات توظيف الأموال فى مصر، القاهرة، دار سينا، ١٩٨٩ .

(٢) التقرير الاستراتيجى العربى الثالث، مرجع سابق، ص ٢٤٠ .

السياسية فى المجتمع، بحيث تقوم الممارسة السياسية على أساس الحوار العقلانى واحترام الرأى والرأى الآخر بعيدًا عن دائرة العنف التى تهدد الكيان الذاتى للمجتمع العربى.

وتطرح الدراسة مجموعة من التساؤلات تمثل الإجابة عليها خطة البحث فى هذا الموضوع، أول هذه التساؤلات تدور حول الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التى تمارس هذه الجماعات نشاطها فى إطارها، ومدى تأثير هذه الظروف والعوامل الناتجة عنها فى اتجاهها إلى العنف السياسى، التساؤل الثانى يتعلق بموضوع العنف فى البناء الفكرى والتنظيمى لهذه الجماعات، وهل يعد بمثابة المكون الأصيل فى هذا البناء؟ أم أن عنف هذه الجماعات يأتى كرد فعل لعوامل خارجية أهمها العنف الذى تمارسه أنظمة الحكم العربى تجاهها؟. التساؤل الثالث حول من يوجه إليه عنف جماعات الإسلام السياسى، هل إلى السلطة الحاكمة؟ هل إلى قوى المعارضة السياسية الأخرى التى تطرح بدائل أخرى تستند إلى منطلقات فكرية مختلفة عن أفكار تلك الجماعات؟ هل توجه هذه الجماعات عنفها إلى المجتمع ككل؟ التساؤل الرابع يدور حول كيفية استخدام هذه الجماعات للعنف السياسى، بمعنى ما هى أشكال العنف التى تستخدمها هذه الجماعات؟ هل تستخدمها بشكل منظم أم أن المسألة لا تعدو أن تكون أحداثًا فردية لا رابط بينها؟ هل توجد درجة من درجات التنسيق بين استخدام العنف السياسى، واستخدام الأدوات الأخرى من أدوات الممارسة السياسية فى النشاط السياسى لهذه الجماعات؟ هل هناك اختلاف فى درجة تصعيد العنف بين قطر وآخر، وفى نفس القطر من فترة إلى أخرى؟ التساؤل الأخير حول مستقبل هذه الجماعات فى واقع الحياة السياسية العربية، وأثر ذلك على تطور الممارسة السياسية فى المجتمع العربى.

الإجابة على هذه التساؤلات تمثل محاولة مفيدة لفهم واحدة من ظواهر الحياة السياسية العربية البالغة التعقيد.

وبداية لابد من تحديد المقصود بجماعات الإسلام السياسى، والمقصود بالعنف السياسى فى هذه الدراسة، ففيما يتعلق بجماعات الإسلام السياسى فنحن نقصد تلك الجماعات الإسلامية السياسية، التى تستهدف تطبيق الشريعة الإسلامية وتحويل النظام الاجتماعى. وانساقه الفرعية لكى يتوافق مع النموذج الإسلامى التاريخى، كما حددته أدبيات تلك الجماعات[1].

ويدخل فى هذا النطاق الجماعات ذات الطابع الإصلاحى، والأخرى ذات الطابع الكفاحى، والواقع أننا ندخل هذين النوعين من الجماعات فى التحليل، انطلاقًا من تحليل السلوك السياسى لجماعة الإخوان المسلمين، التى نشأت فى مصر عام ١٩٢٨ ، وهى تعد فى رأى الباحث بمثابة الجماعة الأم لكافة قوى الإسلام السياسى فى الوطن العربى فى الحقبة المعاصرة[2]، فقد جمعت الجماعة منذ نشأتها فى مصر بين الأسلوب الإصلاحى، الذى كان يتبناه الجناح العلنى للجماعة والأسلوب الكفاحى، والذى كان يمثله الجناح السرى، ومن خلال رصد وتحليل ما وصل إلينا من وقائع وأحداث تتعلق بالسلوك السياسى للجماعات الإسلامية فى الأقطار العربية المختلفة تأكد لدينا أن هذه الجماعات تجمع بين الأسلوبين، الأسلوب الإصلاحى والأسلوب الكفاحى.

أما العنف السياسى فنقصد به «الاستخدام الفعلى للقوة أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية، أو أهداف اجتماعية لهـــا دلالات وأبعـــاد سياسية،

---

(١) نبيل عبد الفتاح، المصحف والسيف صراع الدين والدولة فى مصر، القاهرة، مكتبة مدبولى، دون ذكر تاريخ للنشر، ص ٥٣ .

(٢) تتفق مع هذا الرأى معظم الدراسات التى تناولت ظاهرة الإسلام السياسى فى مصر وبقية أقطار العالم العربى، وإن تفاوتت درجة التأثير من قطر إلى آخر، ويرجع ذلك التفاوت من وجهة نظرنا إلى عدة عوامل، أهمها، اختلاف تاريخ وظروف نشأة هذه الجماعات من قطر إلى آخر، مدى اتصال قيادات هذه الجماعات بجماعة الإخوان المسلمين فى مصر، العامل الجغرافى أو المكانى، بمعنى مدى قرب أو بعد القطر عن مصر.

وهـذه الممارسات قد تكون فردية أو جماعية، سرية أو علنية، منظمة أو غير منظمة»[1].

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن العنف السياسى قد يكون مصدره الحكومة، أو أى جماعة سياسية أخرى فى المجتمع.

(١) حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسى فى مصر، دراسة كمية تحليلية مقارنة (١٩٥٢-١٩٨٧)، مجلة المستقبل العربى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية العدد ١١٧، نوفمبر ١٩٨٨ ، ص ٢٩.